المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المسار التفاوضي السوري – الاسرائيلي "ثوابته الوطنية ومتغيراته الظرفية"
اسم الكاتب: أ.د. يوسف حمدان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1911
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 09:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي
"ثوابته الوطنية ومتغيراته الظرفية"

الاستاذ الدكتور

يوسف حمدان

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

بعد العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وهزيمة الانظمة العربية، اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، واثار في رفضه او القبول به في ذلك الحين خلافات شديدة بين الانظمة العربية وبعض فصائل حركة التحرر العربي، وقرار مجلس الامن هذا، كان في الاساس مشروع قرار بريطاني، حل محل مشروع قرار قدمته مجموعة دول امريكا اللاتينية، وكان متوازناً قياساً بمشروع القرار البريطاني، الا ان مجموعة الدول العربية، وعلى الاخص ممثلي "مصر وسورية والاردن" رفضوا مشروع القرار وقبلوا مشروع القرار البريطاني، المبهم في تفسيراته والمتباين في نصوصه "الفرنسية-الانكليزية" وقد روج مؤيدوه "ان القرار ينص على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في ٥ حزيران ١٩٦٧ وبه يكمن العمل في ازالة اثار العدوان.." اما الجانب الصهيوني وقوى التحالف الامبريالي، وعلى الرغم من عدم الاقرار بقبوله علانية "دول الكيان الصهيوني"، فيفسره مفاوضو الكيان الصهيوني "ان القرار ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، ينص صراحة وترجمته الانكليزية المعتمدة على انسحاب من اراض عربية..".

وفي وقت صدوره، كان من يعارض القبول بهذا القرار المبهم، يتهم بالتطرف واليسارية، ويقف ضد السلام والامن والاستقرار في المنطقة، وجر العرب الى خوض معارك غير متكافئة..، الخ من الاتهامات.. ولما اعلن الملك حسين بن طلال ملك الاردن اعترافه بهذا القرار، وصفت خطواته هذه بالقرار المبدئي والتوجه السليم.. ومن المؤسف القول: ان الحركة الشيوعية العربية وبتوجيه معلوم روجت لقبول هذا القرار، الذي سارت على اسس خطوطه العريضة مشاريع التسوية اللاحقة.. وهذا القرار لم يكن في مضامينه، الا تتويجاً للمؤامرة الامبريالية-الصهيونية الهادفة الى ترسيخ الكيان الصهيوني وتصفية القضية الفلسطينية.

اثر اندلاع حرب ٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ ما سمي بحرب التحرير، احتلت اراض عربية جديدة، لاسيما الاراضي السورية.. مع ان القوات السورية وفي بدء القتال توغلت الى عمق الاراضي المحتلة لما وراء الجولان، واستطاعت ان تجتاز حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ الا انه ولاسباب موضوعة بحث ودراسة، تراجعت القوات السورية، لا لاختلال موازين القوى، انما بايعاز من مركز القرار السوري الى ما وراء حدود محافظة القنيطرة، فاستعملت قوات الاحتلال الصهيوني هذا الموقف وتقدمت زاحفة لتفرض سيطرتها على كامل منطقة جبل الشيخ والحدود الادارية لمحافظة القنيطرة وممر سعسع الاستراتيجي.

ان اتفاق فصل القوات "السورية-الاسرائيلية" بموجب قرار الفصل، الذي اتخذ بناء على توسط الولايات المتحدة، ولعب الرئيس المصري انور السادات دوراً مهماً في اقناع الجانب السوري في تقبله، وقد حصلت مساومات اعتمدت القرار رقم(١٩٧٣/٣٣٨).. وانسحبت القوات الاسرائيلية من منطقة محافظة القنيطرة، وممر الى منطقة جبل الشيخ.. واجرى احتفال برفع العلم السوري على الاراضي التي انسحبت منها القوات الصهيونية "التي سميت مجازاً محررة"، ولا بد من الاشارة ان احتفال رفع العلم الوطني السوري، لم يسمح بالمرور عبر طريق "سعسع" لرفع العلم، الا للرئيس حافظ الاسد وبلباسه العسكري وبتوسط المندوب السامي للامين العام للامم المتحدة وكبير المراقبين.. اما بقية مرافقي الرئيس من وزير الدفاع العماد طلاس ورئيس اركان الجيش وكبار الضباط، فقد ارتدوا الملابس المدنية، وبهذه الكيفية جرى الاحتفاء برفع العلم على ما تحرر..

ان تشبث الجانب السوري بمبدأ التفاوض، كخيار استراتيجي، تكرس بعد اتفاق فك الاشتباك/١٩٧٣ حيث تراجعت سورية عن مطالبتها بالاراضي المحتلة ما وراء الجولان، بعد ان ضمنت عودة كامل محافظة القنيطرة.. كما التزمت سورية بعدم السماح لاي نشاط وعلى كامل الاراضي بامتداد حدودها المستحدثة بعد الخامس من حزيران/١٩٦٧..، تقوم به المقاومة الفلسطينية ضد قوى الاحتلال الفلسطيني..

لم تكن الاتصالات السورية-الاسرائيلية بالامر الخفي على المطلعين وغرف دوائر الاعلام واجهزة الاستخبارات العربية الاخرى.. وعندما حصلت مساجلات بين وسائل الاعلام السورية من جهة والمغربية من جهة اخرى، قال الملك الحسن الثاني"...يقال لي:علي ان افعل مثل ما فعله السوريون وغيرهم بأجراء صلات ومحادثات مع الدولة الاسرائيلية..، تلك الاتصالات التي تمت بسرية تامة في جنيف بين الجنرال اريل شارون وبين رفعت الاسد، بل ان مثل هذه الاتصالات تمت في دمشق نفسها.."

بعد توقيع اتفاقية "كمب ديفيد ١٩٧٩" وخروج مصر من جبهة المواجهة مع العدو الصهيوني، وجدت سوريا نفسها في ظروف شديدة الصعوبة حيال الابتزاز الامبريالي-الصهيوني، الذي استمر في دفعها لمخطط وانتهاج اساليب التفاوض.. وقد تهيأت مناخات لولادة "التوأم الشقيق لاتفاقية كمب ديفيد" كما تمنى بهذه الصيرورة الرئيس محمد انور السادات..

واذا ما ولدت توائم لاتفاقية كمب ديفيد، محصلة مخاض حمل سفاح، فان بعض منها قد عمدت في مسار التسوية ابان ظروف العدوان الامبريالي-الصهيوني على العراق "١٦/١٧/كانون الثاني/١٩٩١، في "مدريد-اسلو" اكتوبر/١٩٩١..

وقد اتسمت هذه المفاوضات العربية-الاسرائيلية بالمسارات التالية:

١. المسار الفلسطيني-الاسرائيلي والذي اسفر عن توقيع اتفاقية "رابين-عرفات"/١٩٩٣ وهذا المسار مازال متعثراً، ليس لتعنت الجانب الفلسطيني، وتشبثه بالحق المشروع، الذي ضمنته مقررات الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن، فحسب، بل لغطرسة الجانب الصهيوني واستغلاله ضعف المفاوض العربي.. وتواطؤ انظمة عربية معلومة..

٢. المسار الاردني-الاسرائيلي، الذي اسفر عن توقيع اتفاقية وادي عربة "١٩٩٤/١٠/٢٦" حيث اقيمت علاقات دبلوماسية، وقطع التطبيع مع الكيان الصهيوني اشواطاً بعيدة، لدرجة تكامل المصالح الاقتصادية والامنية..

٣. المسار اللبناني-الاسرائيلي، وان اعتمد هذا المسار قرار مجلس الامن رقم "٤٢٥ في ١٩٧٨/٣/١٩ فان فعل بندقية المقاومة الوطنية اللبنانية، قد حقق الكثير من الانجازات، بل ويطالب لبنان ومن موقع الواثق بقدرته بضمان مكاسب ما تحقق عبر تضحيات جسام، ويرى في اتفاقيات الطائف عام/١٩٨٣ وبما تضمنته ديباجات برامج قواه واحزابه السياسية، بل وبما تكرس دستورياً من عرف وسياقات، ما يتسع لتحقيق مثل تلك المطامح.. ولا بد من الاشارة الى توافق مضامين مبادرة العراق، التي طرحت في اب/١٩٩٠ "١٩٩٠/٨/١٢" وبنود اتفاقية الطائف.. وعلى هذا الاساس لا نرى أي افق لتلازم المسارين السوري واللبناني-الاسرائيلي وبهذه الخطوط.

٤. المسار السوري-الاسرائيلي وهذا هو موضوع بحثنا، حيث سنتاوله بالتفصيل وعلى اسس منهجية البحث "المادي-التاريخي" وتحليل التراكمات التاريخية عبر اكثر من ثلاثة عقود..

واذا ما كان الحكام العرب، وباستحياء مصطنع يترددون عن اعلان موافقتهم على الاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة وكيان.. فأن مضمون البيان الختامي لمؤتمر قمة بيروت في ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٣، قد ازال حاجز الاستحياء هذا بالاعلان ليس عن

قبول مبادرة الامير عبد الله، التي صارت مبادرة عربية، فحسب، بل والاستعداد للاعتراف الجماعي واقامة العلاقات الدبلوماسية والتطبيع مع الكيان الصهيوني.. وشجع هذا النهج رئيس وزراء الكيان الصهيوني اريل شارون على المطالبة بحضور اجتماعات القمة العربية.. ولقيت هذه الرغبة "الصف" استجابة لدى الحكام العرب، ولم لا، ونحن والصهانية ابناء عمومة.. كما تقول الاساطير.

ان مسارات التسوية التفاوضية مع الكيان الصهيوني، ستسلك دروباً اكثر علانية، ودون حرجاً، على الرغم من التضحيات الجسام، التي تقدم على طرق مقاومة الاحتلال الصهيوني من ابناء الانتفاضة الفلسطينية المندلعة منذ ٢٨ ايلول ٢٠٠٠.. وما ازال عامل الاستحياء الموجل للتفاوض العربي، ليس استصغاره للرأي العام الشعبي والعربي، وترويضه للعديد من قيادات الحركات السياسية، فحسب، بل ولاجماع الحكام العرب المتمثل في البيان الختامي لقمة بيروت المنعقدة للمدة ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢، والذي اشار صراحة الى وجوب الاعتراف بالكيان الصهيوني وضمان امن دولتها واقامة علاقات التطبيع وعلى غرار ما اتخذته بعض الاقطار العربية[١]..

سورية، احد دول الجوار وضمن خط المواجهة للكيان الصهيوني، تميز نهجها التفاوضي بالترقب الحذر، لا لكونها رفعت وعلى مدى ثلاثة عقود مضت من القرن المنصرم شعارات التحرير والعودة، وبما تطلبته ظروف ملجئة، حيث المزايدات مع ما يطرح من انظمة البلدان المجاورة وان لم تكن ضمن خط المواجهة، وخاصة في العقد الاخير من القرن المنصرم.. ومع هذا فالمسار التفاوضي "السوري -الاسرائيلي" لم يخرج عن نهج المسار العربي-الاسرائيلي"، ولن يخرج قط عن هذا، ولاسيما بعد قمة بيروت في ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢، وقبول مبادرة الامير عبد الله التي اعتبرت ورقة عمل عربية، اقرتها سورية نفسها مع ذكر بعض ملاحظات هامشية اضافية على مضمونها[٢]..

دخلت سورية ربقة مدار التفاوض، منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط ١٩٩١ حيث انطلقت مسارات التسوية التفاوضية الاربعة "الفلسطينية والاردنية، واللبنانية والسورية" ومن الجدير بالذكر، ان المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي، تمحور حول قضية استرجاع هضبة الجزلان، والانسحاب من الاراضي المحتلة في عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧.. وخلاصة الموقف السوري في التفاوض لم تتخط ثوابتها الوطنية" استرجاع هضبة الجولان، والامتدادات لشريط

---

[١] البيان الختامي لجلسات قمة بيروت الرابع عشر بتاريخ ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢ والمعلن عبر وكالات الانباء العربية والاجنبية يوم ٢٨ اذار ٢٠٠٢.

[٢] المصدر اعلاه.

الراضي بشكل جزءاً من الجغرافية-الديمغرافية للقطر السوري، وهو الذي اصطدم ويصطدم بالمطامح الصهيونية..

لاشك، ان مسار التسوية التفاوضية السورية-الاسرائيلية، صعوبات اكثر من بقية مسارات التفاوض "العربي-الإسرائيلي"، وذلك بوجود حاجز منيع تكون تاريخياً بين المتفاوضين، وقد وصف سفير امريكي سابق في دمشق هو "ادوارد جيرجيان" هذا الحاجز بقوله".. اذا كانت القضية الفلسطينية هي القلب السياسي للصراع العربي-الاسرائيلي، فأن العلاقة السورية-الاسرائيلية هي القلب الجوسياسي والعسكري للصراع، لان امامك دولتين تتمتع كل منهما بتسليح عسكري مهم، وبوضع جيوسياسي مهم ايضاً[٣]، اضافة الى كم هائل من انعدام الثقة بين الطرفين..

وسورية، توجها سياسياً ونظام حكم، كانت وما زالت تعلن ومن منطلقات سياسية، بأن "الصهيونية واسرائيل تجسدان مشروعاً استعمارياً حربياً وعنصرياً.. لهذا شعر الوسيط الامريكي المكلف بملف التفاوض والتسوية الاسرائيلية-السورية، بغياب اللغة المشتركة بين مفاوضي الدولتين، وبأن صعوبات تكمن في ثنايا طروحات كل من الفريقين في مفاوضات السلام العلنية[٤].

ولان محور التفاوض السوري-الاسرائيلي هو استرداد هضبة الجولان-باعتبارها قضية وطنية، فاننا نتطرق الى هضبة الجولان "جيوسياسية" واهمية تاريخية وما يتمسك به المفاوض السوري في المسار التفاوضي:

يشغل الجولان مكاناً متوسطاً بين بلاد الشام. فهو يربط سورية-بسبب موقعه الوسطي بلبنان والاردن وفلسطين. وتبلغ مساحته "١٨٦٠" كم٢، وقع تحت الاحتلال الاسرائيلي ابان هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧. وكادت القوات السورية تحرره ابان حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣، حيث اندفعت الى عمق تجاوز حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وكامل محافظة القنيطرة، الا انه ولاسباب جديرة بالبحث والتقصي والدراسة التاريخية، تراجعت القوات السورية بايعاز من مركز القرار، وتمت تسوية وعلى قرار فك الاشتباك بين القوات السورية والاسرائيلية، تم استرجاع سفح على شريط من هضبة

---

[٣] من حديث السفير الامريكي السابق في دمشق ادوارد جيرجيان الى جريدة الشرق الاوسط الصادرة بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٩٤.

[٤] سورية، والتي يحكمها حزب البعث العربي الاشتراكي السوري، وعلى اساس خلفية الشعارات اليسارية، تعتبر الصلح والتفاوض مع الكيان الصهيوني طريقاً لا يفضي الى تحرير الارض المحتلة، الا ان الخطاب السياسي هذا قد تغير بفعل المستجدات الطارئة على الساحة العربية، وخاصة بعد الفك الاشتباك اثر حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ ومن ثم الصلات الخفية والمعلنة، والتي ساعد على تعقيمها خروج مصر من جبهة المواجهة، اثر توقيع اتفاقيات كمب ديفيد.

الجولان تقدر مساحتها بـ(٥٠) كم٢ فضلاً عن محافظة القنيطرة.. وان المساحة المتبقية تحت الاحتلال الصهيوني من هضبة الجولان السورية "١٢٥٠) كم٢[٥].

الجولان هضبة على شكل مستطيل، يتراوح طوله ما بين ٧٥-٨٠كم، وعرضه ما بين ١٨-٢٠ كم، وبانحدار متدرج من المشال الى الجنوب، وبالرغم من صغر مساحته، نسبياً، فان التفاوت في الارتفاعات فيه يبلغ حداً كبيراً" نحو ٢٥٠٠ متراً، بين العى القمم في شمالي الجولان، احدى قمم جبل الشيخ ٢٢٢٥متراً والمستوى المنخفض في منطقة البطيحة "على شاطئ بحيرة طبرية-٢--متراً" تحت مستوى سطح البحر". اما في الحمة "وادي اليرموك" فان الانخفاض يبلغ ١٢٥ متراً تحت سطح الارض. ويتدرج هذا الانخفاض من الشمال الى الجنوب، حتى يطلب الجولان، غرباً، بحافة مرتفعة على غور الاردن وبحيرة طبرية والجليل.

سكان الجولان ، وان حملوا الجنسية العربية السورية، فهم ينتمون الى اصول عرقية مختلفة. فالى جانب العرب الاكثرية، يسكن الشركس والتركمان.. اذ يشكل التركمان في عام ١٩٦٧ (٦%) من مجموع السكان، في حين يشكل الشركس نسبة (١٠%) ويدين غالبية سكان الجولان البالغ عددهم قبل الاحتلال ١٥٣ الف نسمة، بالديانة الاسلامية.. ويدين ٣% منهم بالديانة المسيحية.. وعلى الرغم من هذا التنوع العرقي والثيولوجي فالجميع يدينون بالولاء الصادق للوطن سورية ولانتمائهم الوطني.. وقد خاب امل المحتلين الصهانية في كسب السكان على اساس الانتماء العرقي.. والجميع توحدوا تحت راية النضال في سبيل التحرر والانعتاق من ذل الاحتلال واسره البغيض.

الجولان هضبة غنية بالاثار والتسميات الكنعانية، والارامية والعربية، وبخاصة الاثار النبطية والعسانية، وهو ما يثبت عروبته، ولذلك يبذل الصهاينة المحتلون ومزوروا التاريخ جهودا من اجل تحريف اسانيد التاريخ، وخلق مبررات الصلة والامتداد التاريخي بالصهيونية، ولقد فشلت هذه الجهود، في حين اثبتت نتائج عمليات التنقيب التي قام بها الاثاريون في الجولان عدم وجود أي اثر يهودي او يمت بصلة الى اليهودية. والاغرب من هذا ان ما عثر عليه هؤلاء المنقبون كانت اثاراً سورية وعربية واسلامية من عصور مختلفة.. وهكذا سقطت محاولات المحتل في توظيف الوقائع التاريخية لالحاق هضبة الجولان بالكيان الصهيوني تاريخاً وجغرافياً وحضارة[٦]...

---

(٥) اتفاقية فك الاشتباك بين القوات السورية والاسرائيلية، والتي تم التوصل اليها بتوسط الولايات المتحدة الامريكية ولعب الرئيس السابق انور السادات دوراً هاماً في ابرامها.

(٦) اثر احتلال هضبة الجولان، بعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، قامت الدوائر الاثارية المختصة في الكيان الصهيوني في عمليات تنقيب وتحري للاثار المطمورة في هضبة الجولان بغية

يعتبر الجولان موقعاً جيواستراتيجياً، يتمتع بحدود طبيعية منيعة، وبخصائص مناخية وتضاريسية فريدة في تباينها، قلما تجتمع في مكان واحد، او في مساحة صغيرة كمساحة هضبة الجولان، وبامكانات تفوق حجمها في عدة مجالات، كالزراعة، وتربية الحيوان، والساحة ومصادر المياه وغيرها..

وقد شكلت هذه العوامل الجيوستراتيجية مثار اهتمام الاستراتيجيين، منذ نشوء الصراع بين القوى المتصارعة، التي عرفتها منطقة الشرق الاوسط عامة والوطن العربي خاصة. فقد شهدت منطقة الجولان حالات عبور واجتياح عديدة للجيوش المتصارعة، كما وقعت على تخوم هذه المنطقة احداث كبيرة، احدثت منعطفات خطيرة في تاريخ المنطقة العربية.. ولهذا عرفت هضبة الجولان مختلف الثقافات التي ابعدتها الحضارات القديمة.

شكلت منطقة الجولان مسألة جيوستراتيجية في اطار القضية الفلسطينية، منذ تغلغل منظرو الحركة الصهيونية في المنطقة، وطموحهم بتحقيق ما وعدتهم به الامبريالية العالمية في اقامة وطن لهم، سواءاً كان على اسس ما تناقلته" ميثولوجياتهم الخرافية، واقاصيص ثيولوجتهم البالية"، او ما خطط على وفق منطلقات الحركة الصهيونية او مقررات لجنة بانرمان ١٩٠٧"، او وعد بلفور السيء الصيت والتاريخ، وما تقرر في البنود السرية لاتفاقية اعادة اقتسام العالم "اتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦" التي اعلنتها حكومة ثورة اكتوبر السوفيتية في جمهورية روسيا السوفيتية"[٧]..

لقد خططت الحركة الصهيونية الاستيلاء على هضبة الجولان، والاحتفاظ بها، لا كموقع حيوي فحسب، وانما كموقع جيوستراتيجي ايضاً، يمكن توظيفه في مسألة التحكم وفرض الارادة.. وقد استند الحكام الاسرائيليون في موقفهم التفاوضي على اسس هذه التصورات، والاهمية الستراتيجية لهضبة الجولان[٨].

اولى المحتلون الصهاينة موقع هضبة الجولان اهمية استثنائية، لا للاعتبارات الامنية، فحسب، بل وللجوانب الاقتصادية وتوافر المصادر المائية اللازمة للزراعة والسكن.. لهذا ومنذ احتلالها عام ١٩٦٧ وحتى الان اقاموا اربعين مستعمرة، بدوافع امنية في البداية، ثم لاغراض الاستيطان والاقامة المستقبلية.

الحصول على ما يمكن ان يدعم مزاعم الصهيونية، كون اليهود او ما سمي ببني اسرائيل، اقيمت لهم حضارة في هذه المنطقة.

[٧] كشف سلطة ثورة اكتوبر الاشتراكية، بعد اقامة الجمهورية السوفيتية عن البنود السرية لاتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦، ومن هذه البنود المخططات الرامية الى تجزئة الوطن العربي، والحيلولة دون اقامة دولته القومية الواحدة، ومن ثم العمل على خلق كيان مصطنع غريب وشاذ، وعلى ضوء مقررات لجنة "بانرمان ١٩٠٧" ولا غرابة في الامر اذا اعلن عن وعد بلفور بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩١٧، أي بعد عقد اتفاقية سايكس-بيكو.

[٨] المصدر اعلاه.

استندت حجج قيادة الكيان الصهيوني على اصدار الكنيست "البرلمان" قرار ضم هضبة الجولان الى اراضي دولة اسرائيل، على المبررات الامنية.. ولكون تلك المبررات غير شرعية، فقد اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٤٩٧ في ١٩٨١/١٢" الخاص بالغاء قرار الضم الصادر عن الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٨١ واعتبار ما جاء في قرار الكنيست".. ان ما اتخذته اسرائيل بشأن الجولان، يعد باطلاً[٩]..

ولان قرار مجلس الامن الدولي هذا غير ملزم للكيان الصهيوني، كونه لم يصدر على وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ولاستخفاف دولة الكيان الصهيوني بكل ما صدر من قرارات..، ووثائق دولية، قدمت مجموعة الدول العربية مشروع قرار الى مجلس الامن لادانة الكيان الصهيوني لعدم امتثاله تطبيق قرارات مجلس الامن بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٢، وحظي مشروع القرار هذا بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الامن، الا ان الولايات المتحدة الامريكية اجهضته مراراً، باستخدام حق النقض "الفيتو"، لعلمها ان صدور مثل هذا القرار يشكل ادانة دولية ضد الكيان الصهيوني ليس بضم هضبة الجولان، فحسب، بل ولعدم امتثاله لقرارات مجلس الامن الدولي والرأي العام العالمي[١٠].

ان الكنيست الاسرائيلي، بقراره المتعلق بضم هضة الجولان لاسرائيل اشار". كونها تشكل جزءاً لا يتجزأ من دولة اسرائيل، وتشكل بالوقت نفسه وعلى حد تعبير لاحق لتفسير قرار الكنيست الاسرائيلي-تشكل مدماكا مهما في امن الدولة، ولا اخضع السيطرة عليها للتفاوض[١١]..

في تصريح للارهابي موشي دايان، اذلي كان رئيساً للوزراء والمتوفي عام ١٩٨١ لمجلة اسرائيلية، لم ينشر الا في ٢٧ نيسان ١٩٩٧" قال: "ان اسرائيل لم تستولي على الجولان لحماية امن مستعمراتها، فحسب، بل طمعاً في الاراضي الخصبة"[١٢]..

ويؤكد ذلك تصريح ادلى به الجنرال امنون شاحال رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الاسبق الذي قال "تستطيع اسرائيل ان تدافع عن نفسها دون الاحتفاظ بهضة الجولان.. وان التقدم التقني لوسائل المراقبة واجهزة الانذار المبكر والاسلحة

---

(٩) قرار مجلس الامن الدولي ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول، والمتعلق بالغاء قرار الكنيست الاسرائيلي المؤرخ ١٤ كانون الاول ١٩٨١ والذي بموجبه اعلن ضم الجولان.

(١٠) وثائق مجلس الامن الدولي "قرارات ومشاريع قرارات" مشروع قرار عربي في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٨٢.

(١١) مجلة يدعوت احرنوت، ٢٧ نيسان-ابريل ١٩٩٧.

(١٢) جريدة دافار الاسرائيلية، الصادرة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨١.

البلاستية، التي تملكها دول الكيان الصهيوني، تزودها بها الولايات المتحدة الامريكية، كفيلة، ليس برد أي تهديد او شن حرب تحرير عربية، فحسب، بل وتنفيذ العديد من الحروب العدوانية، وتحقيق مكاسب ضم والحاق واحتلال جديدة.

قبل ما يزيد على عقد من الزمن، كان رئيس الحكومة الاسرائيلية "مناحين بيغن" قد كشف عن دوافع اضافية لاحتلال الجولان ولضمها الى دولة اسرائيل، حيث قال "ان ضم الجولان يعود الى اسباب تاريخية، متعلقة بتراث ارض اسرائيل، ولاسباب امنية وسياسية ايضاً"(١٣)..

ان ما شجع المحتل الصهيوني على ضم هضبة الجولان ومن ثم تعنته وعدم اذعانه لاي قرار يصدر عن مجلس الامن الدولي هو الموقف الامريكي المساند للعدوانية الكيان الصهيوني.. فقد ذكرت مصادر وثيقة الصلة بمكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، ان لدى ارشيف المكتب الخاص وثيقة خطية يعود تاريخها الى عام ١٩٧٥، وبتوقيع الرئيس الامريكي "جيرالد فورد" موجهة الى اسحق رابين الذي كان رئيس للورزاء آنذاك تنص.. "ان الادارة الامريكية لا تنسف الموقف الاسرائيلي المطالب بالبقاء في هضبة الجولان، حتى ولو التقت اسرائيل وسورية على طاولة المفاوضات.."(١٤).

وقد ابدى الجانب السوري ليونة في مسار التفاوض في اروقة مدريد-اسلوا ومنذ عام ١٩٩١، في الموافقة على اقامة نقاط مراقبة ومراكز انذار مشتركة على هضبة الجولان.. كما تبع ليونة اثارت انتباه الرأي العام العربي والمراقبين السياسيين في كيفية ترسيم الحدود فيما اذا وافقت اسرائيل على الانسحاب من هضبة الجولان، وهذه الليونة هي في احتفاظ اسرائيل بما يحيط ببحيرة طبرية.. واية نقاط تماس تتعلق بالسيادة والسيطرة الكاملة لاسرائيل على هذه المرتكزات الحيوية.."(١٥).

انتظم في ما سمي بمؤتمر السلام "مدريد" بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١، اطراف عربية، منها سورية، غداة العدوان الامبريالي-الصهيوني على العراق.. وكانت سورية احد دول هذا التحالف العدواني، واستمرت في تنفيذها لخططه تحت مظلة دول ميثاق دمشق.. وفي هذه الاجواء والمناخات المبلدة بغيوم ومسيرة بعصف المتغيرات الدولية، اخذت سورية مكانتها في المسار التفاوضي مع اسرائيل(١٦)..

---

(١٣) خطاب رئيس الوزراء السابق بيغن في الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٨١.

(١٤) نشرة رصد اذاعة اسرائيل ٢٣-٢٤ كانون الاول ١٩٨١، تصدر عن وزارة الاعلام السورية.

(١٥) ما اعلن من قبل وسائل الاعلام الاجنبية حول مسار التفاوض "السوري-الاسرائيلي"، في بدء التفاوض في مدريد-اسلو.. وما صرح به الوسيط الامريكي والمكلف بملف التفاوض بين سورية واسرائيل "اذاعات اجنبية".

(١٦) الباحث، وحدة وتناقض الاضداد في الصراع الاجتماعي الطبقي بحث "محطوطة" مقدم الى الندوة الفكرية التي تعقد في بيت الحكمة للمدة من ١٤-١٦ ابريل/نيسان ٢٠٠٢.

بعد هزيمة الانظمة في الخامس من حزيران ١٩٦٧، ومحصلة لها تم تغيير طواقم انظمة حكم عربية، ومن هذه المتغيرات استلام سدة الحكم في سورية اثر ما اصطلح على تسميته بعملية التصحيح في شترين الثاني ١٩٧٠، واصبح الفريق حافظ الاسد رئيساً للجمهورية، وقد رفع العهد الجديد شعار التوازن الستراتيجي، المستهدف تحرير الجولان السورية من الاحتلال الاسرائيلي. واذا ما واجهت الحكومة السورية الصعاب الجمة في تحقيقها لهذا الشعار، ليس كون الكيان الصهيوني وقف حائلاً دون ذلك، فحسب، بل لان الجبهة الداخلية.. وما اختطت من توجهات سياسية على الساحة العربية "اللبنانية خاصة"، كان اخطر المعوقات في تحقيق شعار التوازن الستراتيجي مع العدو الاسرائيلي.

جرى العمل للمشاركة مع مصر، لخوض ما سمي بحرب تشرين التحريرية، ولسنا بصدد اعادة تقويم مسار هذه الحرب "التحريكية" ولكننا نستحضر دور الاتحاد السوفيتي في المساعدة في اعادة تسليح الجيش السوري، وعلى وفق متطلبات الاحتياجات العسكرية، وما تضمنته قوائم طلبيات التسليح المعدة من القيادة السورية.

وباعتقادنا، لو اقتصر العمل على الساحة الوطنية السورية، لتحقق شعار التوازن السوقي "الستراتيجي" مع العدو الصهيوني، لكن سورية شغلت نفسها وشغلت معها قوى قومية عربية وجهات دولية في مكانة الصديق للعرب..، في دخولها لبنان واخذها مواقع عسكرية في سهل البقاع وفي مناطق مختلفة من لبنان.. ونشير الى نصب شبكة الصواريخ "سام/٢" البعيدة المدى، التي اثارت في حينها الكيان الصهيوني، فهدد وتوعد، محذراً سورية من مغبة اقامة بطرية الصواريخ هذه..

وابان اجتياح القوات الصهيونية في حزيران عام ١٩٨٢، واجتيازها مجتازة مواقع الجيش السوري، استملت الصواريخ السورية "السوفيتية الصنع" اغتصاباً، بعد تخلي القوات السورية عنها.. وقد اثار هذا الاستيلاء ازمة بين السوريين والسوفيت في حينه، فالسوريون عللوا تخليهم عن بطاريات الصواريخ الى عدم استطاعة مقاتليهم على استخدام الصواريخ، كون الشفرة الخاصة بسر اطلاق الصواريخ توقفت "سربت الى العدو".. الا ان السوفيت امتعضوا من هذا التصرف، قائلين: لو فرضنا جدلاً: ان شفرة اطلاق الصواريخ قد سربت، اليس من التحوط وضمان قدرة الدفاع لمواجهة عدو شرس، ان تتخذ اجراءات امنية، وان تعد شفرة او شفرات اضافية.. ذلك ما تفرضه طبيعة المعركة وتعددية الاحتمالات وخيارات معالجاتها[١٧]..

---

(١٧) عقد مجموعة من الخبراء العسكريين ندوة في تلفزيون موسكو، بثت يوم ١٧ حزيران ١٩٨٢ اشار هؤلاء الخبراء الى كفاءة السلاح السوفيتي، وانتقدوا المقاتل السوري، كونه لم يستخدم السلاح "اطلاق الصواريخ المنصوبة-ملاك بطرية صواريخ سام/٢ ارض-جو" بعيدة المدى، واضافوا: ان المقاتل السوري لم يملك حرية ارادته في استخدام السلاح..

بقيت حادثة الاستيلاء على شبكة الصواريخ السورية في سهل البقاع عام ١٩٨٢، هاجس لدى الجنرالات السوفيت الحرفين.. وسبة ونقطة ضعف للمقاتل العربي السوري.. في الاحتفال الذي جرى في قاعدة اللاذقية العسكرية، بمناسبة تسلم الجيش السوري قطعات بحرية عسكرية جديدة.. قال ممثل الجيش والاسطول السوفيتي في ذلك الاحتفال".. نحن نثق بكفاءة سلاحنا ودقة تصويبها، اذا ما احسن استخدامها.. واذا ما قيل: ان شبكة الصواريخ، التي استولت عليها اسرائيل في حزيران ١٩٨٢، لكون الصواريخ لم تنطلق، وبسبب تهريب شفرة اطلاقها.. هذا مجرد كلام الضعفاء، هذه الصواريخ، استخدمتها ايران لقصف العاصمة بغداد، بعد تسلمها من الكيان الصهيوني.. صواريخ القطع البحرية، التي نحتفل بتسليمها لكم ايها الاصدقاء، وكذلك الصواريخ المنصوبة على الحدود السورية-اللبنانية على كفاءة عالية، نأمل استخدامها ضد الغزاة المعتدين[١٨]..

لم يكن دخول الجيش السوري الى الساحة اللبنانية، ومشاركته في حلبة الصراع الطائفي مبرراً، لا لوجود قرارات ومنها دولية القرار ٤٢٥ في ١٩ اذار ١٩٧٨ تنص على وجوب انسحاب كل الجيوش غير اللبنانية من لبنان..، ولم يقتصر الامر على جيش الاحتلال الصهيوني، انما قصد الجيش السوري.. وهذا ما تكرر في وثيقة اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، واكدته مبادرة العراق في ١٢ اب ١٩٩٠، وتبنت المطالبة به فعاليات سياسية وعناوين اجتماعية لبنانية..، وتحت شعارات وجوب اعادة انتشار الجيش السوري، تمهيداً لانسحابه، وكما وصف بالانسحاب المشرف..

احتمدت المطالبة بانسحاب الجيش السوري في الاونة الاخيرة، وقد عبرت مذكرة المطارنة المسيحيين اللبنانيين والموجهة الى رئيس الجمهورية السورية لدى زيارته الاخيرة في مطلع اذار ٢٠٠٢.. ومن الحكمة الاستجابة لهذا الرأي، اذ اعلن ان الحكومة السورية قد اعادت انتشار قواتها المتواجدة على الاراضي اللبنانية على منطقة متاخمة للحدود السورية تمهيداً لانسحابه الكامل[١٩]..

مما اشير له اعلاه، توضحياً لتعذر تحقيق شعار التوازن الستراتيجي مع الكيان الصهيوني وبناء على هذا الواقع والمسلمات لم يعد امام القيادة السورية، وكما صور لها وتصورته طريقاً لاستعادة الجولان غير المسار التفاوضي، وتحقيقاً لهذا المطلب دخلت سورية مسار التفاوضي..، وهي تدرك تعارض محصلات هذا المسار مع ما رفع من شعارات متيسرة..، وكما تيقنت اخيراً، ان لا تلازم بين المسارين

---

[١٨] جريدة النجم الاحمر "لسان حال وزارة الدفاع السوفيتية" ١٧ حزيران ١٩٨٢.

[١٩] مذكرة المطارنة الموارنة اللبنانيين المقدمة الى الرئيس بشار الاسد اثناء زيارته بيروت في ٥ اذار ٢٠٠٢، وصورة منها قدمت الى الرئيس اللبناني امين لحود.

السوري–اللبناني في التفاوض، ليس لما تراكم من حساسيات اقليمية، فحسب، بل وكون المسار اللبناني قد قطع اشواطاً على طريق غلق ملفاته..[٢٠]

دخلت سورية مسار التفاوض وعلى اساس ترتيب محاوره "ارض–سلام"، فيما اعتمد المفاوض الصهيوني ترتيب نهج تفاوضي على اساس "امن–سلام–ارض"، والفارق بين صيغة ترتيب المسارين في التفاوض كبير، وذو معان. المبدأ، الذي اعلنته دمشق السلام الكامل مقابل انسحاب كامل، وتحديداً من الاراضي المحتلة في عدوان "٥/حزيران/١٩٦٧" وعلى الرغم من وضوح هذا المبدأ، فقد فسره شيمون بيريز حينما كان وزيراً للخارجية الاسرائيلية".. سورية تريد ان تأخذ كل شيء، ثم تبدأ الحديث بعد ذلك، في حين ان سورية استهدفت اجراء تحول في مفهوم التوازن الاستراتيجي، بحيث يصبح ذا بعد سياسي، بعد ان كان شعاراً يستهدف ابعاداً عسكرية، وامنية قائمة على سباق التسلح وعلى وفق عقيدة الحرب الباردة...[٢١]

ان استراتيجية التفاوض السوري اعتمدت محصلات ما سمي بحرب الخليج الثانية "العدوان الامبريالي–الصهيوني على العراق"، ولاعتقادها ان مركز التحالف الائتلاف الدولي" واعني به الولايات المتحدة الامريكية، سيكافؤها على انضوائها في هذا التحالف، ولكون ملف المسار التفاوضي "السوري–الاسرائيلي" مناط بمندوب امريكي، لهذا توجهت سورية وبثقة في تحقيق ما يضمن لها بعض ماء الوجه "من الافضل اقل، شرط ان يكون احسن"...[٢٢].

واذا ما كان المفاوض السوري، اعتمد اسلوب التوقف عندما اكدت عليه قرارات مجلس الامن ومنها القرار رقم "٢٤٢ في ٢٢/تشرين الثاني/١٩٦٧"، في حين وبغرض التسويف والمماطلة انتهج المفاوض الاسرائيلي الدخول في جزئيات ودون العودة لتراكمات القضية بمساراتها التاريخية وتكرار حروبها العدوانية..

تعاملت سورية مع السلام والصلح مع اسرائيل، كخيار استراتيجي، وحددت مفاهيمه الاساسية، ومناهجه التفصيلية على اساس ثوابت من الثوابت الوطنية، مع الاخذ بالحسبان العوامل الظرفية والمتغيرات الدولية، وانعكاساتها على الساحة

---

(٢٠) تضمن ملف المسار اللبناني-الاسرائيلي، مبدأ الحوار على اساس القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ في ١٩ اذار ١٩٧٨، أي الانسحاب من الشريط اللبناني المحتل من اسرائيل، وقد تحقق تحرير الارض، ليس على اساس القبول بهذا القرار، بل وبفعل بندقية المقاومة الوطنية اللبنانية.. كما تم جلاء واجلاء عصابات مرتزقة ما سمي بجيش لبنان الجنوبي، ولم تبق الا قضية المياه ومنطقة "مزرعة شبعا" وهي التي تعود بالاساس الى سورية، واحتلت عندما كانت عائدتيها لسورية ابان العدوان الصهيوني في ٥ حزيران ١٩٦٧.

(٢١) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٨ بيروت ١٩٩٤، ص ٣٨.

(٢٢) سركيس نعوم، جريدة النهار، بيروت ٢١ كانون الثاني ١٩٩٤.

العربية... وكما اشار الرئيس حافظ الاسد في خطابه امام مجلس الشعب السوري قائلاً: ان السلام وهو خيار استراتيجي وعلى وفق تصوراتنا التالية:

١.السلام العادل والشامل، وهو الذي يعيد الاراضي المحتلة الى اوطانها، ويحقق الامن والاستقرار في المنطقة.

٢.الاتفاقات غير المتكافئة لا يمكن ان تشكل عامل امن واستقرار في المنطقة.

٣.يجب ان لا نقحم عملية السلام فيما هو خارج اطارها، وسورية مدركة متطلبات السلام الموضوعية[٢٣].

تنطوي هذه الثوابت على رؤية دمشق "منظورها الاستراتيجي" لمفهوم الارض والامن والسلام. فالامن الوطني بالنسبة الى سورية، يعني استرجاع هضبة الجولان المحتلة في حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، ومن زاوية نظرها، هو ايضاً متداخل مع متطلبات الامن القومي العربي..

التوازن الستراتيجي مع الكيان الصهيوني يعني من زاوية نظر القيادة السورية، ما يضمن امنها الوطني، وعلى هذا الاساس فان بناء القوات المسلحة السورية اعطى الاولوية لتشكيل الوحدات الخاصة "سراياالدفاع"، ووظفت كل الامكانات الاقتصادية الوطنية وعلى حساب ابواب الصرف الاخرى المتعلقة بالخدمات العامة "تعليم، تطبيب، رفاه اجتماعي".. وسورية كما هي بقية الانظمة العربية، لم تعرض الابواب المتعلقة بالجيش والامن والمخابرات وخدمات ديوان الرئاسة، وضمن الميزانية العامة على المجلس البرلمانية "ان وجدت" حفاظاً على سرية مقتضيات الدفاع الوطني ظاهرياً، ولئلا تثير ابواب الصرف حفيظة الجماهير، لانها ابواب صرف غير مبررة...[٢٤].

تترابط قضايا الارض والامن والسلام في مفهوم المفاوض السوري ترابطاً عضوياً، انطلاقاً من ثوابتها الوطنية.. ولهذا النهج، رفض المفاوض الاسرائيلي الهادف الى تجزئة الحلول المتوقع التوصل اليها، والتي يتقبلها الجانب السوري، استجابة لمتغيرات ظرفية ولضرورات ملجئة. الا ان سورية رفضت وبأصرار قبول سياسة "الخطوة خطوة"، التي طرحها وزير الخارجية الاسبق للولايات المتحدة الامريكية "هنري كيسينجر" عام ١٩٨٧، لحل عقد الصراع العربي- الاسرائيلي. وهكذاتدخل

---

[٢٣] من خطاب الرئيس السابق حافظ اسد، امام مجلس الشعب السوري، جريدة الديار، بيروت، ٢٢ ايلول ١٩٩٤، ومن المفيد مراجعة تصريحه الى مجلة التايم الامريكية، وجريدة السفير اللبنانية، بيروت٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٢.

[٢٤] كل حكومات الوطن العربي، تحجب مفردات ابواب الصرف على القوات المسلحة وقوات الامن واجهزة المخابرات وصرفيات رئاسة الجمهورية والدوائر الخاصة الملحقة بها، عن عرضها على المجالس البرلمانية "ان وجد هنالك برلمانات وسلطات تشريعية".

المسألة، بالنسبة الى سورية، في منطق الزمن. وهذا ما يفسره قول الرئيس حافظ الاسد في مؤتمره الصحافي الذي عقده في جنيف اثر لقائه والرئيس الامريكي بيل كلنتون بتاريخ "١٧/كانون الثاني/١٩٩٤":..لسنا على عجلة من امرنا. فقد اموت والجولان مازالت محتلة. وربما تبقى كذلك الى ان يموت ابني. ولكن سوف نستعيدها في النهاية[٢٥].

مازال تنبؤ الرئيس حافظ الاسد قائماً، الرجل مات، ولم تتحرر الجولان وما استردت، لا عن طريق التفاوض، ولا عن طريق التنازلات المتبادلة.. وصدق تنبؤ الرئيس في مسألة وراثة العهد، فقد ورثه ولده، وشهد حالة احتضاره السيد جيمس بيكر المكلف بملف التفاوض بين سورية واسرائيل..وقد يموت الرئيس بشار وان كان في مقتبل العمر، وسيبقى ملف التفاوض قائماً ما لم تحمه ارادة الجماهير الشعبية، فالارض التي اخذت بالقوة لا تسترد الا عن طريق القوة[٢٦].

في مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في القاهرة يومي "٢١-٢٢/تشرين الاول/٢٠٠٠، برزت ثلاث رؤى حيال التعاطي مع مسارات التسوية وترابطها الجدلي بعضها مع بعض والكل مع القضية الفلسطينية.. واذا ما اشرنا في بداية البحث الى ضآلة فرصة تلازم المسارين التفاوضيين "السوري-اللبناني والجانب الاسرائيلي.." ولا نستبعد اقترابهما مع مسار التسوية الفلسطينية-الاسرائيلية..

اذا ما اقر الحكام العرب المؤمنون بمبدأ التفاوض "وعلى اساس مرجعية مؤتمر السلام" مؤتمر مدريد "٣٠/تشرين الاول/١٩٩١، والذي حضرته اطراف عربية معلومة، ومنها الحكومة السورية، فان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ وحتى الان تتجاهل هذه المرجعية، دون ان تعلن صراحة رفض مساعي السلام، كي لا تتهم امام الرأي العام العالمي بانها العقبة، التي تحول دون تحقيق الاستقرار والامن في المنطقة.. اذا يعتبر مؤتمر مدريد السابقة الاولى التي جمعت العرب واسرائيل في مفاوضات مباشرة. كما يعتبر السعي الى حل الصراع العربي-الاسرائيلي السابقة الثانية لحل نزاع اقليمي متقادم ومتفاقم الخطورة، في ظل النظام الدولي الجديد، بعد محاولة حل الازمة الكمبودية.. وكانت مشاركة الحكومة السورية في المؤتمر مستندة الى حرصها على انجاح عملية التسوية.. واذا كان ظاهر المشاركة معبراً عن

---

(٢٥) من حديث الرئيس حافظ الاسد في مؤتمر صحافي ولقائه بالرئيس بيل كلنتون ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤.

(٢٦) تحقق نبوة الرئيس حافظ الاسد، فقد توفي، ولم تسترد الجولان، وتستم سدة مسؤولية الحكم خلفاً له، ووارثاً ولده (بشار الاسد) واعلن استمرارية نفس النهج "التوازن الاستراتيجي"، وخوض المفاوضات، ولم تسترد الجولان، وقد لا تسترد، ما لم تنتهج اساليب نضال جديدة.. لكنها ستسترد بفعل ارادة الشعب، حتى وان لم يستمر الخلف رئيساً.

متغيرات دولية واقليمية معلومة، فان الثوابت الوطنية بقيت شاخصة ماثلة في مخيلة المفاوض السوري، وعلى ضوء قرار مجلس الامن "٢٤٢ في ١٩٦٧/١١/٢٢، والقرار رقم ١٩٧٣/٣٣٨، والذي يشكل الية تنفيذ القرار السابق..[٢٧].

عرضت اسرائيل وفي اجواء مسار التفاوض مع سورية، وبوساطة وزير الخارجية الامريكي، في احدى زياراته لدمشق، مشروعاً قوامه "انسحاب من الجولان" وليس الانسحاب من الجولان، وعلاقات سلام وترتيبات امنية مع جدول زمني مدته ثلاثة اعوام، على اساس تطبيع العلاقات بعد المرحلة الاولى من الانسحاب، وهي المرحلة التي تلي انسحاباً جزئياً، اذ يبقي الجيش الاسرائيلي محتفظاً بجزء كبير من هضبة الجولان.. كما تضمن مشروع الحكومة الاسرائيلية التفاوضي وجوب بحث المشاركة في مصادر المياه في الجولان، كون الكيان الصهيوني دولة متشاطئة، فضلاً عن اقامة مراكز مراقبة مشتركة ومحطات انذار مبكرة، وتخفيض حجم القوات المسلحة التقليدية السورية، وغير ذلك من الترتيبات الامنية. وقد رفضت سورية هذا العرض[٢٨].

ومنذ انعقاد جلسات مؤتمر مدريد وحتى اليوم، مروراً بمفاوضات "ميريلاند"، ثم مفاوضات "شيبرتاون" في الولايات المتحدة الامريكية، ومازالت مسألة الانسحاب الاسرائيلي من الجولان متعلقة حول المساحة، التي يتم منها الانسحاب وعمقها، وطولة الزمن وموقع الخطوط الحدودية.. فالكيان الصهيوني، يريد انسحاباً من جولان وحقوق دولة متشاطئة في المياه، وضمان الامن والتطبيع، اما المفاوض السوري يطالب بتطبيق ما ورد في نصوص قرار مجلس الامن رقم "١٩٦٧/٢٤٢" والانسحاب الى خط حدود الرابع من حزيران/١٩٦٧.. وكان قبل عدوان الخامس من حزيران/١٩٦٧، لم تكن هنالك اشكالية صراع، وكأن لم تكن هنالك اراض عربية محتلة..، وهذه ليست لغة المفاوض السوري، بالرغم من ادعاء التيار ورفع شعارات التحرير، بل هي لغة المفاوضين لبقية طواقم التسوية من الاطراف العربية[٢٩].

وليس خط الرابع من حزيران/١٩٦٧، مجهولاً عن دوائر الكيان الصهيوني وارشيفها العسكري، فيقيناً، لدى مكاتبة الطوبغرافية-العسكرية جميع الخرائط الخاصة بالهدنة واتفاقيتها ومحاضر اجتماعات لجانها، والتي تواصلت منذ صيف ١٩٤٩ وحتى العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران/١٩٦٧، وقد نشرت صحيفة هارتس

---

[٢٧] قرارات صادرة عن مجلس الامن الدولي منها "القرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ و٣٣٨ في تشرين الثاني ١٩٧٣.

[٢٨] المصدر اعلاه، وقد ابدت سورية ليونة في تفسير القرار ١٩٦٧/٢٤٢ والموافقة على ماضمينه. المفاوض السوري، كما هي بقية وفود التسوية العربية، اعتبر قرار ٢٤٢ و١٩٧٣/٣٣٨، مرجعية شرعية، الا ان المفاوض الصهيوني ابد تعنتا وتصلباً في التفسير وعلى وفق ما يراه.

الاسرائيلية خبراً مفاده "ان قيادة الجيش الاسرائيلي انجزت خريطة الرابع من حزيران/١٩٦٧، لتكون بين يدي الوفد الاسرائيلي المفاوض[٣٠].

قطعت جولات التفاوض العربي-الاسرائيلي، وعلى اسس مرجعية "مدريد-اوسلو" ومنذ تشرين الثاني/١٩٩١ وحتى اذار/١٩٩٦ خطوات هامة على طريق المسار الفلسطيني-الاسرائيلي والاردني الاسرائيلي، فقد وقعت اتفاقيتين مع السلطة الفلسطينية هما اتفاقية "غزة -اريحا" في ١٩٩٣/٩/١٣، واتفاقية الحكم الذاتي بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ "كما وقعت اتفاقية وادي عربة مع الاردن بتاريخ ٢٦/تشرين الاول-اكتوبر/١٩٩٤". واذا ما كان مسار التفاوض والتسوية بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني، انتهج سياسة الاذعان والقسر، كونه تفوض املته متطلبات وطنية، وقررته ظروف ومتغيرات دولية خطيرة، ولكن الثوابت الوطنية الفلسطينية، وكما عبرت عنها الانتفاضة المجيدة منذ "٢٨/ايلول/٢٠٠٠" والمتوصلة بتقديم التضحيات الجسام، فان اتفاقية وادي عربة، كانت سابقة في التنازل عن الحقوق الوطنية، لا مبرر لتوقيعها، حتى وان ضمنت استمرارية عهد حكم وضعت بداياته مصالح اجنبية لصالح عوائل فرضتها الدوائر الاجنبية[٣١].

اتفاقية وادي عربة، ضمنت للكيان الصهيوني حقوق الدولة المتشاطئة في استغلال المياه العربية، واذا ما استصغر رئيس الوفد التساومي المفاوض، والذي انجز مشروع اتفاقية وادي عربة الدكتور فايز الطراونة، ما حصل عليه الجانب الاسرائيلي من مصادر مياه ومرتكزات "اراضي داخل الجبهة الاردنية"، فان تبرير الدكتور منذر حدادين رئيس الجانب الاردني في لجنة المياه في ما حصلت عليه اسرائيل من كميات مياه، كان الافضع .. فقد حصل الكيان الصهيوني على ما لا حق له في الحصول عليه[٣٢].

اذا ما قطعت مسارات التفاوض مع اطراف عربية "الاردنية-الفلسطينية.." خطوات ووقعت اتفاقيات، فهذه المفاوضات لم تنجز أي خطوة مع الجانب "السوري-الاسرائيلي" ومنذ فترة حكم اسحاق شامير منذ بدء مسارات التفاوض في مطلع تشرين الثاني/١٩٩١ وحتى حزيران/١٩٩٢... وحتى في فترة تسلم حزب العمل الحكم برئاسة رئيس الوزراء رئيس حزب العمل، ال المسار الى طريق مسدود.. وفي ١٩٩٦/٣/٤، اوقفت اسرائيل المفاوضات، لتركيزها على الجوانب الامنية، وعلى اسس ترتيب اوليات محاور التفاوض التي اشرنا لها سابقاً..[٣٣].

---

(٣٠) جريدة هارتس، ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٠.

(٣١) مجلة الاسبوع العربي الصادرة في ٣١ كانون الاول ١٩٩٤، ص٢٥.

(٣٢) المصدر اعلاه، ص٢٤.

(٣٣) معلومات تم رصدها من الانصات والاطلاع على مراجع معلوماتية "صحفية وسياسية مطلعة.

علق المفاوض السوري املاً كبيراً على اساس التزام اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وعلى وفق مضامين القرار ١٩٦٧/٢٤٢ اوليات تطبيقة القرار ١٩٧٣/٣٣٨، لكن واقع سير التفاوض غير ذلك، فاسرائيل لم تقدم على أي حل ولا أي التزام وعلى وفق القرارين المذكورين..

توقفت عملية التفاوض على المسار السوري-الاسرائيلي بقرار اتخذته حكومة الكيان الصهيوني نفسها. فقد جاءت محصلة انتخابات ايار/١٩٩٦ بتجمع "الليكود" الى الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو. وقد وضعت الحكومة الجديدة مفاهيم لمحاور المسار التفاوضي بينها وبين سورية خاصة، وهذه المفاهيم هي "السلام مقابل السلام، الامن مقابل الامن، لا انسحاب من الجولان، لا للدولة الفلسطينية، القدس عاصمة ابدية لاسرائيل وحدها، لا عودة للاجئين، لاوقف للاستيطان..". ولم تحمل تلك المفاهيم أي تفسير لمبدأ "الارض مقابل السلام" باعتبار ان مجموعة الطروحات الجديدة لحكومة تجمع الليكود تنسف المبدأ والتصور الذي اعتمده المفاوض السوري، وعلى وفق تفسيراته لمضامين قرار مجلس الامن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ واليات تنفيذه القرار ١٩٧٣/٣٣٨".

كما اشرنا:، انطلق المفاوض السوري في تفاوضه مع الكيان الصهيوني في الاطار الذي صوره مسبقاً "السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل".. وحينما بلغت ذروة التفاوض مع اسرائيل بزعامة حزب العمل الى مرحلة اتخاذ القرار السياسي، ترددت في اتخاذه في عهد اسحاق رابين حتى اغتياله في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥، وتابعت حكومة خلفه "شيمون بيريز" نهج التردد والتسويف، متذرعة لاستمرارية موقفها هذا بحجتين هما: قرار الكنيست في ١٤ كانون الاول ١٩٨١ المتعلق بضم الجولان، الذريعة الثانية، هي : تعهد رابين، ثم بيريز، بإجراء استفتاء شعبي بشأن قرار الانسحاب من الجولان.

واذا ما ارادت الحكومة الصهيونية استرضاء الرأي العام المضلل راى الصاعات الصهيونية في اسرائيل، فاذا ما خلصت النوايا، فالحكومة الاسرائيلية لديها سرراً مقنعاً للانسحاب من الجولان والاراضي المحتلة،ــ هو القرار رقم ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول ١٩٨١" الذي رفض فيه قرار الكنيست الاسرائيلي بضم الجولان، وكما هي مضامين القرار ١٩٦٧/٢٤٢ الخاصة بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة[٣٤].

وتلا حكم العمل حكم الليكود الذي حمل معه مفهوماً خاصاً للامن ومسارات التفاوض، خلاصته ان السلام يعني، في جوهره اعمال الرادع العسكري على قاعدتين احداهما اولهما استمرار اسرائيل في احتلال اراضي عربية، وثانيهما حيازة التفوق

[٣٤] قرار مجلس الامن رقم ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول ١٩٨١، مصدر سابق.

العسكري الدائم.. وبهذا المفهوم الصهيوني لمجريات التفاوض التساومي هو في نظر اسرائيل-السلام الوحيد لضمانة الامن وترسيخ بناء السلام. وهكذا انتهى حكم الليكود الى موقف خطوطه العريضة ما يلي:

١. ستبقى السيادة الاسرائيلية على الجولان، قضية "موقع استراتيجي" لا يمكن لاسرائيل ان تتنازل عنه.
٢. هناك طريق بديل للانسحاب، من شأنه كسر جمود التفاوض، والوصول الى اتفاق بشأن امور مهمة اخرى، كالمياه والترتيبات الامنية وغيرها "على غرار اتفاقية وادي عربة"[٣٥].
٣. ترتبط الجولان بمفهوم الحدود الأمنية، والتي يمكن الدفاع عنها دون الحاجة الى شن هجوم مسبق، ويقضي مفهوم الحدود الآمنة، بان تحتفظ إسرائيل بعمق جغرافي يكفل لها قدرة التصدي في حالة وقوع هجوم مفاجئ، وقد ورد ما يشير الى هذا المفهوم الصهيوني في مشروع الأمير فهد عام ١٩٨١، وتكرر وبشكل خفي في مبادرة الأمير عبد الله، والتي تكرست في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الرابع عشر "قمة بيروت ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٠٢، وبعبارة الحدود الآمنة لدول المنطقة[٣٦].

تشكل قضية الحدود "الحدود الآمنة" أحدى معوقات حسم التوصل وعلى وفق المسار التفاوضي السوري-الإسرائيلي.. فالمفاوض يعتمد حجج مشروعة، أضعفتها قرارات دولية، اشرنا لها أعلاه.. في حين يريد التفاوض الصهيوني التمتع بما كفلته له انحيازات الولايات المتحدة الأمريكية.. وما استحوذ عليه أبان تنفيذ عدوانه[٣٧]..

أحدى اعقد المشكلات القائمة، والتي تبقى قائمة بدون تنازل الجانب السوري عن ثوابته الوطنية، هي قضية ترسيم الحدود بين سورية وبين الكيان الاستيطاني "إسرائيل" في المسار التفاوضي "السوري-الإسرائيلي". وإذا ما استحضرنا الثوابت التاريخية منذ ان أعيد اقتسام الوطن العربي على أساس اتفاقية سايكس-بيكو الموقعة

---

(٣٥) اعتبرت مواد ومضامين "ديباجة اتفاقية وادي عربة الموقعة في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٤" سابقة سلبية وسبة في الاتفاقات الدولية، حيث التنازل عن الحقوق الوطنية ومبدأ السيادة الاقليمية، مجلة الاسبوع العربي، مصدر اسبق، ص٢٥.

(٣٦) البيان الختامي لمؤتمر القمة الرابع عشر والمنعقد في بيروت ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢ مصدر سابق.

(٣٧) مبادرة الامير عبد الله، التي تبنتها وفود الدول العربية في قمة بيروت، واعتبرت مبادرة عربية، وكلفت الجامعة العربية وامينها العام "عمرو موسى" بتنفيذ مضامينها وعلى نهج وطروحات الشيخ "حمد بن جاسم ال ثاني" التوسل بامريكا، كي تضغط على الكيان الصهيوني للاستجابة لمبادرة الدول العربية ٢٢ دولة الاعتراف وتبادل العلاقات الدبلوماسية علانية، وضمان امن اسرائيل وبحدودها الامنة.

بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا في ٩ ايار ١٩١٦، وعلى الرغم من رجاء التعديلات على بنود هذه الاتفاقية تبعاً لتباين وتوافق المصالح الاستعمارية بين الدولتين الاستعماريتين او الدول الاستعمارية صاحبة النفوذ في المنقطة العربية، والتي كانت تراقب عملية احتضار الدولة العثمانية في اواخر سنوات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، لم يسجل للكيان الصهيوني وفي تلك الترتيبات أي حدود، ليس لكونه كياناً مصطنعاً بعد وعد بلفور وقرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ فحسب، بل وحتى وان وجدت حدود، فالحدود القائمة آنذاك بين اقاليم عربية.

اثر عمليات التغيرات في موازين القوى للدول المشتركة في الحرب العالمية الاولى، احتل الجيش البريطاني منطقة الجولان في خريف عام ١٩١٨. ثم تم تشكيل لجنة من الدولتين المنتصرتين في الحرب بريطانيا-وفرنسا، مثل الدولة البريطانية "نيوكمب ومثل فرنسا" ن-بوليه"، وضعت هذه اللجنة تقريراً في ٣ شباط ١٩٢٢، رسمت بناء عليه حدود، سميت مجازاً دولية "لفلسطين-سورية-لبنان"، وكيف ما اتفقت مصالحهما الاستعمارية دون الاخذ بالحسبان، ان هذه الحدود اريد بها تقصيع اوصال اقليم واحد هو سورية الكبرى، التي تشكل احد اقاليم المشرق العربي.. وحددت هذه الخطوط الوهمية "ترسيم الحدود، بدءاً من رأس الناقورة على البحر المتوسط وحتى الحمة بواسطة ٧١ نقطة حدودية "رسمت ما عرف بحدود ١٩٢٣". واستمر الاعتراف بهذه الحدود اعترافاً واقعياً الى ان نشأت قضية فلسطين ووقعت حرب ١٩٤٨، حيث رسمت ما يسمى "خطوط الهدنة".. ووفقاً لاتفاقية الهدنة السورية-الاسرائيلية الموقعة في ٢٠ تموز ١٩٤٩ ظهرت "المناطق المجردة". وقد نشأت معظم هذه المناطق اثر انسحاب الجيش السوري من الاراضي التي حررها غربي الحدود الدولية "أي حدود ١٩٢٣"، وتعتبر هذه المناطق اراضي حاجزة بين قوات الطرفين. ولم تتخل سورية عن حقها في المطالبة بهذه المناطق وضمها اليها استناداً الى مضمون الفقرة التي حددت هوية المناطق المجردة في اتفاقية الهدنة[٣٨].

اثر هزيمة الانظمة في ٥ حزيران ١٩٦٧ ضمت اسرائيل اراضي المناطق الحاجزة اليها، وبعد حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ اصدر مجلس الامن قراره المرقم

---

[٣٨] شهدت سورية في بحر تسعة اشهر ثلاثة انقلابات عسكرية، الاول بقيادة حسني الزعيم في اذار ١٩٤٩، والثاني بقيادة سامي الحناوى بتاريخ ١٤ اب ١٩٤٩ والثالث بقيادة اديب الشيشكلي بتاريخ كانون الاول ١٩٤٩، ووقعت حكومة حسني الزعيم اتفاقية الهدنة مع اسرائيل، وبموجب هذه الاتفاقية انسحبت عن اراضي سورية محررة زكراس حول نضال الحزب الشيوعي اللبناني بعنوان في سبيل الاستقلال الوطني، دار الفارابي، بيروت-لبنان، صدر الكراس بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين على تأسيس الحزب، ص٦٧.

١٩٧٣/٣٣٨، كآلية لتنفيذ قراره ٢٤٢ في ١٩٦٧، وبعد توقيع اتفاقية فصل القوات في الجولان ٢٩ ايار ١٩٧٤ تم انسحاب اسرائيل من جزء من الجولان ومن مدينة القنيطرة، بناءً على اتفاق تسوية معلومة وضع خطوطها العريضة الوسيط الامريكي، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي في جنيف وعلى وفق صيغة رفضتها اسرائيل في حينه، ولم يعقد المؤتمر ولم تنفذ اسرائيل مضامين قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨[٣٩].

بعد توقيع اتفاقتي كمب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل في ١٩٧٩ والمناخات، التي اوجدها عصف المتغيرات الدولية، والعدوان الامبريالي-الصهيوني على العراق انعقد مؤتمر مدريد، الذي شكل اطار المسار التفاوضي "السوري-الاسرائيلي" وعلى اساس تصور كل طرف من طرفي التفاوض..، الا ان رئيس وزراء الكيان الصيهوني افشل مسار التفاوض واجهض ما حددت من نقاط التقاء وذلك بربطه "أي انسحاب من جولان مقترن باستفتاء شعبي، وعبر عن هذا بتصريحه بتاريخ ١٦ اذار ١٩٩٦، في حين اوضحت قيادة الدولة السورية موقفها في تصريحات وخطب رئيس الجمهورية، وبلقاءاته مع مسؤولين موفدين امريكيين، ان سورية تعتمد مبدأ سلام كامل مقابل انسحاب كامل، على هذا الاساس دخلت سورية حلبة التفاوض في عمليات مؤتمر مدريد.

بعد قطيعة وتوقف لقاء الوفدين السوري والاسرائيلي، التقى الوفدان السوري والاسرائيلي بدعوة من الادارة الامريكية ورعايتها، واجرى الوفدان عدة جولات من المفاوضات.. وترأس الجولة التي عقدت في ٢٢ كانون الاول ١٩٩٤ رئيسا اركان جيش الدولتين الجنرال يهودا باراك عن جيش اسرائيل، والعماد حكمت الشهابي عن الجيش السوري، اذ شكلت هذه الجولة منعطفاً جديداً في المسار التفاوضي، كونها جاءت بعد فترة انقطاع للمحادثات الثنائية.

في اجتماعي رئيس اركان الجيشين "الاسرائيلي-لسوري" في الشهر الاخير من عام ١٩٩٤ وفي تموز ١٩٩٥، برزت بوضوح مسألة الترتيبات الامنية بين الطرفين المتفاوضين.. واذا ما انتهى الاجتماع الثاني، كما شاع في حينه بالاتفاق على: اقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين الجانبين، وانشاء مناطق آمنة، اقامة مراكز للانذار المبكر تسمح لكل جانب بمراقبة الاخر، اضافة الى ايجاد آلية للاشراف على هذه الترتيبات[٤٠]..

---

(٣٩) طرح مطلب عقد مؤتمر دولي باشتراك الاتحاد السوفيتي لحل القضية الفلسطينية وتعقد جلساته في جنيف، الا ان الكيان الصهيوني رفض المقترح، ولم ير المؤتمر الدولي النور.

(٤٠) الجنرال يهودا باراك رئيس اركان الجيش الصهيوني، اصبح بعد ذلك رئيساً لوزراء الكيان الصهيوني.

بعد عودة تجمع الليكود الى الحكم في الكيان الصهيوني، توقف المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي.. ولكن بعد ثلاث سنوات وتسعة اشهر، استؤنفت عملية التفاوض وعلى هذا المسار، باجتماعات عقدها وفدا الطرفين في واشنطن في منتصف شهر كانون الاول ١٩٩٩. وتلتها جولة ثانية في ٣ كانون الاول ٢٠٠٠ بعد ان وافقت اسرائيل على المطلب السوري الخاص باستئناف المسار التفاوضي من اخر نقطة وصل اليها. ويعني هذا الاقرار بمضمون ما سمي بـ(وديعة رابين)[٤١].

وتأخذ وديعة رابين صفة السرية والكتمان، لانها مودعة لدى راعي المفاوضات "الولايات المتحدة الامريكية"، الذي كان لتدخله بتحديد ماهية مضامين هذه الوديعة اكبر الاثر في استئناف المفاوضات. ولان سورية ومن خبرتها في اجراء الاتصالات المعلنة منها والسرية، مع الكيان الصهيوني، تعرف اساليب المراوغة والتسويف، ولان الوديعة كانت وثيقة اودعها رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق "اسحق رابين" لدى الرئيس الامريكي "بيل كلنتون"، فأن الاقرار الامريكي بها وتحديد ملامحها بدقة وتذكير اسرائيل بها ومضامينها كان العامل الحاسم في الحد من قدرة اسرائيل على المراوغة والتسويف، ومن ثم وجوب بدء المفاوضات على اسس واضحة.. وكانت وثيقة وديعة رابين هذه قد صيغت في اثر محادثات اجراها وزير الخارجية الامريكية وارن كريستوفر في سورية واسرائيل، وجوهرها موافقة اسرائيل على الانسحاب الى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

بعد اغتيال رابين في ٥ تشرين الثاني ١٩٩٥ حصل الرئيس الامريكي بيل كلنتون اثناء حضوره جنازة رابين في اسرائيل، على موافقة رئيس الوزراء الجديد شيمون بيريز على وعد بتنفيذ مضمون وثيقة وديعة رابين، وهو الامر الذي اوقف بسبب ما حصل في مطلع اذار ١٩٩٦، جراء عملية "عناقيد الغضب" والتي شنتها على جنوب لبنان، والتي حصل ما عرف بعملية "قانا"، حيث ارتكبت القوات الصهيونية جريمة أخرى مضافة لجرائمها الوحشية.. ففي هذا اليوم ١٩٩٦/٣/١٨ ولتواصل عمليات عناقيد الغضب، قصف أحد معسكرات الأمم المتحدة في قانا جنوب لبنان، والذي كان بداخله أكثر من ١٢٠ مواطناً لبنانياً من الهاربين من جحيم القصف.. وكانت الجريمة ان تطمس، لتواطؤ ممثلي الامم المتحدة ولجنة المراقبين، الذين لم يعلنوا عن الضحايا لولا اعتراف احد الجنرالات الاحتياط وهو الجنرال "فرانس فانون" لوسائل الاعلام عن فضاعة هذه الجريمة.. وعندما تناولتها وسائل الاعلام والصحافة،

وثيقة وديعة رابين، التي تضمنت الموافقة على اجراء مفاوضات وعلى اساس قرار مجلس الامن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ وهي مودعة لدى مكتب الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية.

اضطر الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي الى الاعلان عن هذه الجريمة التي وقعت في قاعدة للامم المتحدة، والتي عرفت بجريمة قانا[٤٢].

وعندما تولى سدة مسؤولية رئاسة الوزراء في الكيان الصهيوني "بنيامين نتنياهو" بتاريخ ايار ١٩٩٦، رفض تنفيذ مضامين وديعة رابين، وطالب ببدء مفاوضات جديدة من نقطة الصفر.. وهكذا استمر الجمود طوال حكم "نتياهو" الذي استمر ثلاث سنوات. وبعد مجيء حزب العمل بزعامة ايهودا باراك الى الحكم في ايار ١٩٩٩، وافق على استئناف التفاوض مع سورية على هدى وثيقة وديعة رابين، دون ان يقر علنا بمبدأ الانسحاب حتى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧. وهكذا عاد الطرفان الى التفاوض في منتصف الشهر الاخير من عام ١٩٩٩، على اساس ان يهودا باراك، الذي شغل منصب رئيس الاركان، كان يدرك اهمية ابرام تسوية مع سورية بالثمن الذي وافق عليه رابين[٤٣].

اعلنت سورية رغبتها في بدء التفاوض الهادف الى اقامة سلام عادل مبني على اساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، في حين اعتمدت اسرائيل نهج المراوغة والتنكر لمضامين وثيقة وديعة رابين..، ولهذا رفضت سورية الاقتراح الاسرائيلي القائل بانسحاب الى حدود ١٩٢٣، وتمسكت بوجوب الانسحاب الى الحدود ٤ حزيران ١٩٦٧.

وهكذا اتضحت بعد مضي سنوات على مؤتمر مدريد، انطلاقة المسار التفاوضي السوري الاسرائيلي ان اللقاءات كانت تدور حول ثلاثة محاور رئيسية هي، لانسحاب، ومفهوم السلام او التطبيع، والترتيبات الامنية. وانجلى ايضاً ان اسرائيل ترى في طرح مفهوم الانسحاب بوصفه جزءاً لا يتجزأ من مجموعة اربعة عناصر متلازمة تشكل كلاً واحداً. وهذه العناصر هي:

١. عمق الانسحاب.
٢. البرنامج الزمني.
٣. الترتيبات الامنية.

---

(٤٢) جريمة قانا، تلك الجريمة التي ارتكبتها طائرات السلاح الجوي الصهيوني والمعروفة بعناقيد الغضب، ارتكبت في ربيع عام ١٩٩٦، حيث قصفت قاعدة مراقبة للامم المتحدة، حيث كانت ملاذا للمواطنين الهاربين من جحيم القصف البربي الصهيوني، وكان الامين العام للامم المتحدة "بطرس غالي" الذي حاول التستر على تلك الجريمة، الا ان الجنرال المتقاعد فرانس فانون" ضابط اسرائيلي ضمن قائمة الاحتياط كشف عن هذه الجريمة، التي راح ضحيتها اكثر من ١٢٠ مواطنا، حيث نشرت الصحافة ووسائل الاعلام الاجنبية وقائع تصريح هذا الضابط مما اضطر الامين العام "بطرس غالي" الى التحقيق، لكنه لم يصدر بياناً رئاسياً لادانة الجريمة.

(٤٣) يهودا بارك، الذي ترأس وفد الكيان الصهيوني للمفاوضات واجتمع الى رئيس الاركان السوري حكمت الشهابي، اصبح بعد ذلك رئيساً لمجلس وزراء الكيان الصهيوني، مصدر سابق..

٤. التطبيع.

اما نقاط الاختلاف في البولات التفاوضية فيمكن ايجازها في نقطتين، اولاهما تتعلق بخط الانسحاب، وقد بينا موقفي الطرفين المتفاوضين، اذا ان المفاوض الاسرائيلي يريد الاحتفاظ بثلاث مناطق هي، منطقة بانياس المواجهة لمستعمرة دان في الشمال، ومنطقة الحمة في الجنوب، والشاطئ الشمالي والشرقي لبحيرة طبرية، اما النقطة الثانية فتتعلق بمدة الانسحاب "الجدول الزمني"، فالمفاوض السوري حدد المدة المقررة لاستكمال الانسحاب بعدة اشهر، في حين جعلها المفاوض الاسرائيلي خمس سنوات.

وفي الجولة الثانية، التي جرت في الشهر الاول من عام ٢٠٠٠ في شيبردزتاون "ولاية فريجينا العربية الامريكية" قدم الوفد السوري المفاوض وثيقة تتضمن التعديلات السورية على الوثيقة، التي قدمها الرئيس الامريكي بيل كلنتون الى الوفدين المتفاوضين، وهي تتلخص بالنقاط التالية:

١. خط الحدود الدائم هو خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.
٢. الامن حاجة مشروعة للطرفين، فلا يجب ان يتحقق امن صرف على حساب الطرف الاخر. ويجب ان تكون الترتيبات الامنية متساوية ومتبادلة ومتقابلة على كلا الجانبين.
٣. الترتيبات الامنية يجب التوصل اليها بالاتفاق المتبادل، اذ يجب ان تكون منسجمة مع مبادئ السيادة والسلامة الاقليمية لكل طرف.
٤. تتضمن الترتيبات الامنية مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محددة القوات والقدرات لدى الجانبين، وكذلك محطة انذار مبكر تتولى تشغليها اطراف ثالثة بمساعدة ضباط ارتباط سوريين.
٥. يعهد بمهمة المراقبة الفضائية الى الولايات المتحدة الامريكية التي تقوم بتنفيذ المراقبة وايصال المعلومات الى كلا الطرفين في ان واحد.
٦. يشرع الطرفان بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ببدء مفاوضات تهدف الى التوصل الى جعل منطقة الشرق الاوسط، منطقة خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية[٤٤].

---

[٤٤] من المفيد مراجعة قرار مجلس الامن رقم ٤٨٧ في ٣ نيسان ١٩٩١ الفقرة الرابع عشر والتي تشير الى هذا التوجه..، على اساس التفسير العراقي، لكنها وعلى وفق التفسير، الذي اعدته دوائر مجلس الامن الدولي والولايات المتحدة الامريكية "تعني.. بعد القضاء على اسلحة الدمار الشامل العراقية. تكون منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل..".

٧. اما قضية المياه، فيستند حلها على اساس مبادئ وقواعد القانون الدولي، وعلى وفق اتفاقية الامم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية[٤٥].

٨. يوقع هذا الاتفاق بالتزامن مع توقيع لبنان واسرائيل على اتفاق سلام بينهما[٤٦]..

يمكن تلخيص الموقف التفاوضي في اثر توقف عملية التفاوض بعد الجولة الثانية في شيبرزد تاون، بالنقاط التالية، مع احتمال تجاوز تفصيلات كثيرة وموضوعات متعددة وهي:

١. الانسحاب: تطلب سورية تنفيذ احكام الشرعية الولية دون مساومة، فالانسحاب الكامل الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، هو الذي يجسد التنفيذ. ولا عودة الى التفاوض الا بعد ان تعلن اسرائيل موقفاً واضحاً وصريحاً بالتزامها الفعلي بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧. ولقد رفضت اسرائيل قبول هذا المطلب، واكتفت بالدخول في مفاوضات وعلى اساس العودة الى حدود عام ١٩٢٣[٤٧]..

٢. تطلب سورية تطبيق احكام القانون الدولي، على مسالة المياه في الجولان، في حين تريد اسرائيل التمتع بمغانم الحرب لعام ١٩٦٧.

٣. مدة الانسحاب التي تريدها اسرائيل لسنوات، في حين ترى سورية اذا وافقت اسرائيل على الانسحاب الكامل، فينبغي ان لا تستغرق مدة شهور.

٤. الترتيبات الامنية: هنالك تباين في زوايا النظر حول هذه المسألة. فسورية تطلب ان تكون هذه الترتيبات التي سيتفق عليها، متكافئة، ومتماثلة ومتساوية ومتناظرة على كلا الجانبين، في حين تريد اسرائيل ان تقيم معظم هذه الترتيبات على الجانب السوري..

٥. التطبيع: تريد اسرائيل ان تتم ارجاءات التطبيع مع المرحلة الاولى من عملية الانسحاب. وترى سورية ان هناك مبدأين يحكمان التطبيع واجراءاته:

أ. تطبيع العلاقات بين الشعوب لا يتم بأمر، ولا يفرض فرضاً.

ب. يبدأ التطبيع بعد انتهاء عملية الانسحاب.

---

(٤٥) اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية والمعدة على وفق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٥٢/٤٩ في ٨/ كانون الاول ١٩٩٤.

(٤٦) المصدر اعلاه.

(٤٧) ان الفرق بين حدود ما قبل عام ١٩٦٧ الرابع من حزيران وبين حدود عام ١٩٢٣، من حيث المساحة هو حوالي عشرين كم٢ الا ان هذه المساحة ذات اهمية استراتيجية، فهي تطل على ساحل بحيرة طبرية ووادي الاردن الاعلى، حيث توفر مصادر المياه السورية.

اصبح واضحاً، ان استمرار الكيان الصهيوني بتعنته تحقيقاً لاطماعه الاستيطانية، لا يمكن الحد منها باجراء المساومات التفاوضية، فهذا الكيان وكما تؤكد وقائع التاريخ الجارية ومنذ انتفاضة الاقصى في ٢٨ ايلول ٢٠٠٠ وحملته لتصفية القضية الفلسطينية، ليس حقوقياً، بل ابادة الشعب الفسلطيني ومنذ ٢٣ اذار ٢٠٠٢ وما زال مواصلاً هجمته الشرسة التي طالت كل فلسطين المحتلة، وجنوب لبنان واي ارض عربية تنطلق منها مقاومة احتلاله الغاصب.

وعملية التسوية على المسار السوري-الاسرائيلي، والجارية منذ اكثر من عشرا سنوات، لم تحقق شيئاً ولن تحقق، وعلى الرغم من ليونة الموقف السوري وتشبثه بحقائق التاريخ كون الجولان ارضاً عربية-سورية، وكون قرارات دولية، مع انها لم تصدر على وفق الفصل السابع لتأخذ صفة الالزام، تؤكد هذه الحقيقية.. والجولان سيتم تحريره باكامله سواء عن طريق التفاوض او عن طريق خيار القوة، او بكليهما.. الا ان عملية التسوية التفاوضية، والتي بدأت منذ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١، فقدت زخمها لعدم مصداقية الكيان الصهيوني.

بناء على ما تقدم، على العرب ان يستحضروا دروس التاريخ القريب، ومن هذه الدروس معارك تحرير الفاو، التي احتلت من العدو في ١٠ شباط ١٩٨٦. ولم يكن احتلالها بسبب ما وصف في حينه: "بعملية تغفيل ناجمة عن تسرب معلومات خطأ من قبل اوساط امبريالية معلومة.."، انما احتلت، في ثنايا صفحات حرب المطاولة، وبفعل ديالكتيك قوانين القتال، واختلال الترابط السببي والعضوي بين متطلبات ظرفية وضرورات عملياتيه من جهة، وبين التنفيذ لاولويات الاسس السوقية وعلى وفق ما ترأى لمركز القرار في حينه من الجهة الاخرى.

ان معركة تحرير الفاو، تشكل احد مصادر التراكم المعرفي لفنون القتال واستيعاب كنه قوانين التنبؤ والاستباق، وتحليلها.. ويقينا، اذ ما اخذ هذا الدرس البليغ في الحسبان لتحقق الظرف الذاتي لتحقيق شعار التوازن الستراتيجي، الذي رفعته سورية، مع الاعتراف ايضاً بعوامل من المتغيرات الموضوعية[٤٨].

واذا ما اعتمد المفاوض السوري على التوجهات الموضوعية، وما يترأى انها تعتمد ايضاً على اسس الشرعية الدولية "قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن"، فحتى

---

[٤٨] لم يحقق شعار "التوازن الاستراتيجي" الذي رفعته الحكومة السورية مطمح الشعب في تحرير الجولان.. وكان من الاجدى اخذ درس وتجارب تحرير شبه جزيرة الفاو بنظر الاعتبار، ومهما قيل من ادعاءات غير موضوعية بشأن معلومات مظللة قدمتها جهات مغرضة، فاحتلال الفاو، ومن ثم تحريره كان تطبيقاً لقانون الفنون القتالية وافعال متغيرات موازين القوى.. ويخطأ من قال: ان الاحتلال حصل بفعل تقديم معلومات مضللة للعراق، جريدة العلم المغربية، لسان حال حزب الاستقلال المغربي الصادرة بتاريخ ٢١ كانون الثاني عام ١٩٨٧ تصريحات السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء انذاك لصحيفة نيويورك تايمز الامريكية".

استحضرنا مضامين البيان الختامي لقمة بيروت الرابع عشر والمنعقدة في ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٠٢، حيث تخطي حواجز الاستحياء وتنوسيت مقولة "..اذا ابتليتم فاستتروا".

في كلاسيكيات الادب الماركسي ما يشير: ان هيغل يؤكد: ان الاحداث بوقائعها وشخوصها، تتكرر في مسارات التاريخ.. وكان على هذا الفيلسوف ان يكمل قوله هذا ما اضاف ماركس "..نعم: تتكرر الاحداث بوقائعها وبشخوصها في التاريخ، لكنها في التكرار الاول تكون على شكل مأساة-تراجيديا، وفي الحالة الثانية على صيغة ملهاة-كوميديا"..

كانت مبادرة الامير فهد عام ١٩٨١، والتي رفضتها قمة فاس العربية في تشرين الثاني ١٩٨١، اما قمة بيروت فوافقت بالاجماع على مبادرة الامير عبد الله، والتي عرضت اعتراف جميع الدول وعلى لسان ممثلي رؤساء جمهوريات وملوك وامراء بالكيان الصهيوني..، وتلك مبادرة رائعة وعرض سخي كما وصفه الرئيس الامريكي "بوش".. والتي وصفها اصدقاء امريكا من الرؤساء العرب، بانها قد لا تتكرر..

باستعراضنا لمفردات المسار التفاوضي "السوري-الاسرائيلي"، اوجزنا مسارات التسوية الاخرى، ومنها مسار التسوية الاردني-الاسرائيلي، الذي افضى الى عقد اتفاقية وادى عربة في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٤، واقامة العلاقات الدبلوماسية ومستويات التطبيع بصيغ متكاملة، وبينا كيف ان لمواد وفقرات اتفاقية وادي عربة الجوهرية والاولوية على ما سواها من اتفاقيات اقيمت او تقام مع الاقطار العربية والاردن.. وعلى هذا الاساس، اوضحنا سبب اعتراضنا على اتفاقيات عقدت مع الاردن حكومة او مؤسسات قطاع الخاص، لاعتقادنا المؤكد ان مفعول اية اتفاقية تسبب ايجاباً لصالح الاقتصاد في الكيان الصهيوني، لتشابك مؤسسات مالية وصيرفية عربية-صهيونية".

واذا ما اشارت احدى فقرات البيان الختامي الصادر عن قمة بيروت الى تلازم المسارين السوري واللبناني، وترابطهما مع المسار الفلسطيني.. فاننا نقوم وبتقدير عال لسياسة ادارة المسار اللبناني، وما تحقق ليس على وفق قرار ٤٢٥ في ١٩ اذار ١٩٧٨ فحسب، بل وبفعل وحدة المقاومة الوطنية اللبنانية، وفصائل الحركة السياسية التقدمية، على الرغم من وجود قوى سياسية في كنف ائتلاف "جبهة وطنية وقومية تقدمية".

المسار اللبناني-الاسرائيلي، على وشك ان يغلق ملفه وبموضوعاته الاساسية، ولا نعتقد ان الوضع سيساعد على تلازم المسارين "السوري-اللبناني" ليس للحساسية القائمة والتي تغذيها اطراف معلومة، فحسب، بل ولكون الوجود السوري في لبنان ومنذ عام ١٩٧٦، لم يبرره فعل ملموس في مواجهات مصيرية مع العدو الصهيوني.

يتمحور المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي حول استعادة هضبة الجولان.. التي جرى احتلالها في الخامس من حزيران ١٩٦٧.

هضبة الجولان ومنطقة القنيطرة، بل وكادت دمشق ان تقع تحت نير الاحتلال الصهيوني، لولا الجيش العراقي الباسل، الذي انقذها من وطأة ثقل الاحتلال الاحتلال الصهيوني، واذا ما تم استرداد محافظة القنيطرة، فقد بقيت الجولان رازحة تحت نير الاحتلال الصهيوني.. بل ان الكنيست الاسرائيلي اتخذ قراره في ١٤ كانون الاول ١٩٨١ لضم هضبة الجولان الى حدود كيانه المغتصب.. ومع ان مجلس الامن الدولي اتخذ قراره رقم ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول ١٩٨١ الخاص بالغاء قرار الكنيست الاسرائيلي بضم الجولان والقائل "..ان ما اتخذته اسرائيل تجاه الجولان-يعد باطلاً.." ولان قرار مجلس الامن هذا لم يصدر على وفق الفصل السابع، فهو غير ملزم..، لهذا تقدمت الدول العربية بمشروع قرار في تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٢ الى مجلس الامن الدولي، وحظي بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الامن، الا ان الولايات المتحدة الامريكية اجهضت مروره وصدروه كوثيقة ادانة للكيان الصهيوني بضم الجولان مستخدمة حق النقض (الفيتو).

في بحثنا اوضحنا الاهمية الاستراتيجية لهذه الجولان، وهي فضلاً عن هذه الاهمية، فهي ارض عربية عزيزة على قلب كل عربي.. وكم تمنينا في هذا البحث ان يجري الاستعداد على وفق مقولة النظام في سورية "التوازن الاستراتيجي"، الذي كلف الشعب السوري وعلى حساب لقمة عيشه ووسائل تقدمه "تعليمياً وتطبيباً"، ان تعتبر مهمة تحرير الجولان المهمة الوطنية، وهي ولاشك المهمة القومية الاولى.. الا ان امكانات سورية وجهدها العسكري وقدرتها الحربية شتت في مهام اخرى، ونقصد بذلك تواجدها في لبنان، الذي لم يبرر فعله، كما اشرنا.

واشرنا في هذا البحث، ان الجولان، كما هي فلسطين، لم تكن الارض الوطنية الوحيدة التي تستباح من الاعداء والمحتلين الاجانب، فالتاريخ يحدثنا عن اراض عديدة قد احتلت، ومنها الارض العراقية، وكانت الفاو الانموذج الاول في التاريخ، الارض التي احتلت، لكنها حررت بدماء ابنائها، وكانت الدرس الاول على طريق التحرير..

دخلت سورية رسمياً في ربقة مسارات التفاوض في مسلسل صفحات "مدريد-اسلو"، مع ما يؤكد بوثائق متواترة، ان الصلات الخفية المعلنة حينا والمستترة احياناً اخرى مع الكيان الصهيوني سبقت مسلسل مدريد-اوسلو.. وكان للولايات المتحدة الامريكية دوراً خطيراً في عقد مثل هذه اللقاءات الثانية..

توفرت لدينا مصادر موثقة: ان وراء تشبث الكيان الصهيوني بهضبة الجولان ليس لدوافع امنية، فحسب، بل لوفرة المياه ولوجود الخامات المعدنية الضرورية لتشغيل ماكنة الصناعة الاسرائيلية.. والاخطر من هذا ان الرئيس الامريكي الاسبق

جيرالد فورد"، اعطى وثيقة خطية لرئيس الوزراء الصهيوني الاسبق (اسحق رابين) يؤكد ان الولايات المتحدة الامريكية لن تتسف الموقف الاسرائيلي الطالب بالبقاء في هضبة الجولان، حتى ولو التقت اسرائيل وسورية على طاولة المفاضاوت هذه الوثيقة، التي سميت فيما بعد بوديعة "رابين".

سورية، كما هي مصر وكما ورد على لسان الرئيس حسني مبارك ان قمة القاهرة لعام ١٩٩٦ اعتبرت السلام مع اسرائيل خيار استراتيجي.. وقد سبقه حافظ اسد في خطابه امام مجلس الشعب السوري بتاريخ ١١ ايلول ١٩٩٤ في القول.. تعاملت سورية مع السلام كخيار استراتيجي، لكنها حددت مفاهيمه الاساسية.

وفي لقاء الرئيس حافظ الاسد مع الرئيس الامريكي بيل كلنتون في جنيف بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤ قال: "..لسنا على عجلة من امرنا.. فقد اموت والجولان ما زالت محتلة، وربما تبقى كذلك الى ان يموت ابني.. ولكننا سوف نستعيدها في النهاية.."، اوضحت في البحث: ان الرئيس حافظ الاسد كان مخططاً يخلفه في الحكم ابنه، وقد تحقق ذلك.. واذا ما كان ذلك سبة في السياقات الثورية، لكنها اصبحت مثلاً، قد يقتدى به.. وكم تمنينا ان يحصل ان تتحرر الجولان، كما قد تأتي المفاوضات والدبلوماسية المستندة الى الحجج القانونية والثوابت الوطنية الى حلول مقبولة، في ظل مرجعية ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، والقضية الكمبودية حلت وعلى وفق ما حقق طموحات اطرافها.. ومع اختلاف طبيعة ومضامين ملف مسارات التسوية العربية-الاسرائيلية عن غيرها من الازمات الوطنية، ولان الملف الموضوع على طاولة البحث "الصراع العربي-الصهيوني" يتناول قضية وطنية وارض محتلة، حيث ما تتميز به حركة التحرر العربي ونضالها التقدمي، مواجهة كيان مغتصب، ووجود استيطاني..، ولان العرب يملكون طاقات كبرى وامكانات كامنة، اذا ما وظفت، فمهمة تحرير الارض المختصبة ومواجهة قوى العدوان الصهيوني لمهمة ممكنة.

في البحث اشرنا: نحن ليس ضد التوجهات الرامية لتحقيق السلام المشرف والعادل، لكننا قد ضقنا ذرعاً بالشعارات الفارغة واللافتات المتياسرة، بمناسبة او دونها تحت واجهة التوازن الاستراتيجي لمواجهة العدو الصهيوني، لكنها وظفت لتكريس النهج البيروقراطي وتوطيد حكم الاسرة والعائلة والمعتمة بسلطة الحزب الواحد المتفرد.

بعد خوض حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ وقعت اتفاقية فك الاشتباك بين القوات في منطقة الجولان بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٧٤، اثر حرب استنزاف تواصل لاكثر من ٨١ يوماً، أي من ١٢ اذار الى ٣١ ايار ١٩٧٤ وعلى وفق بنود تلك الاتفاقية، ضمن الجانب السوري امن وسلامة حدود الكيان الصهيوني، اذا لم تسجل منذ توقيع